اليابان وإدارة الصراع في القارة الآسيوية منذ عام ٢٠١١

م.م إياد مالك عبد المجيد أ.د صالح عباس الطائي

كليـة العلوم السياسية/جامعة بغداد

تاريخ الاستلام : ٢٠٢٣/٣/١٣ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/٤/٣ تاريخ النشر: ٢٠٢٣/٧/٣٠

ayiad.malikk١٩٨٨@gmail.com

الملخص:

سبعة عقود من التحولات في البيئة الإقليمية لليابان والتغيرات في هيكلية توزيع القوة داخل النظام العالمي كانت كفيلة بتحويل توجهات السياسة الخارجية اليابانية من الطابع السلمي القائم على ردود الأفعال والإستجابة للمتغيرات بصورة آنية إلى صورة طامحة في حيازة إدراك متكامل لطبيعة المتغيرات الإقليمية، والعمل على توظيف تلك المتغيرات لتشكيل توجهات جديدة وفقاً لما يُعرف برؤية السلام الإستباقي والتي تكمن أحد أهم أهدافها في حفظ التوازنات القائمة في القارة الآسيوية تلك المنطقة التي تشكل المجال الحيوي في أروقة صانع القرار السياسي الخارجي لليابان

الكلمات المفتاحية : اليابان _ إدارة الصراع _ قارة آسيا

Japan and Conflict Management in the Asian Continent since ٢٠١١

Saleh Abbas AL-Taie **Ayad Malik Abdulmageed**

Faculty of Political Science / Baghdad Universi

Abstract :

Seven decades of transformations in Japan's regional environment and changes in the structure of the distribution of power within the global system were capable of transforming the Japanese foreign policy

orientations from a peaceful nature based on reactions and response to changes in a timely manner, to an aspirational image in possessing an integrated awareness of the nature of regional variables, and working to employ those variables To form new directions according to what is known as the vision of proactive peace, one of whose most important goals lies in preserving the existing balances in the Asian continent, that region that constitutes the vital field in the corridors of the foreign political decision-maker of Japan.

Key words : Japan-Conflit management-Asia

المقدمة

شهدت تفاعلات اليابان الاقليمية العديد من الديناميكيات التي جاءت نتيجة لموقعها الجغرافي , والذي يجمع بين الامتداد الآسيوي من جهة والانتماء الباسفيكي من جهة اخرى , فالامتداد الآسيوي يعني التأثر بالتحولات والتهديدات التي يفرزها هذا المجال بشكل مباشر , كما ان الانتماء للفضاء الباسفيكي يفرض على اليابان مجموعة من القيود التي تحد من فاعلية دورها الاقليمي , حيث أعتمدت اليابان أنساقاً محددة من السلوك تحت غطاء التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية والتي كرسها مبدأ يوشيدا , وصولا إلى استراتيجية السلام الاستباقي لشينزو آبي الذي يسعى لإستعادة مكانة اليابان الطبيعية في المجتمع الدولي بأعتبارها قوة مسؤولة تساهم في رسم تفاعلات السياسة الاقليمية والدولية , والنأي باليابان عن النهج السلبي الذي أستمر في تحديد مكانتها الاقليمية والدولية لأعتبارها عملاق أقتصادي وقزم سياسي .

اهمية البحث :

تنبع اهمية البحث من معرفة الاهداف التي تسعى اليها اليابان في قارة آسيا , فضلاً على معرفة الآليات التي تلجأ اليها للحفاظ على اهدافها ومصالحها داخل القارة , ليكون ذلك سبيلاً لمعرفة مستقبل توجهات تلك السياسة على صعيد تفاعلاتها مع القوى الإقليمية المؤثرة في آسيا .

اشكالية البحث

تدور اشكالية هذا البحث حول سؤال محوري مفاده : هل لليابان دور في عمليات إدارة الصراع في قارة آسيا بعد عام ٢٠١١ ؟ وما هي طبيعة واهداف واليات ذلك الدور ؟ ومن السؤال الرئيس تتفرع لدينا مجموعة من الأسئلة :

١- ماهي مقومات القوة والقدرة لليابان ؟

٢- ماهي اهداف اليابان من إدارة صراعاتها في القارة الاسيوية ؟

٣- ماهي الآليات المتبعة من قبل اليابان لإدارة الصراع في قارة آسيا ؟

فرضية البحث:

وللأجابة عن مشكلة البحث فأننا ننطلق من فرضية اساسية قوامها الأتي (لليابان دور كبير في عمليات إدارة الصراع في قارة آسيا منذ عام ٢٠١١ , حيث تمتلك اليابان أهداف وآليات لإدارة ذلك الصرع وفقاً لمصالحها الخاصة ومصالح حلفائها .

منهجية البحث :

تم الاستناد على المنهج الاستقرائي الذي ينطلق من الخاص إلى العام في تفسير إهداف وآليات اليابان في إدارة الصراع في آسيا , كما استند على المنهج الوصفي التحليلي من خلال قراءة ووصف عناصر القوة والمقدرة لدى اليابان وانعكاسها على سياسة اليابان الخارجية .

هيكلية البحث :

توزعت هيكلية البحث في ثلاثة مطالب فضلاً عن المقدمة والخاتمة , حيث تضمن المطلب الاول مقومات القوى والقدرة لدى اليابان , اما المطلب الثاني تضمن اهداف اليابان من ادارة صراعتها في القارة الاسيوية , والمطلب الثالث تمحور حول الآليات اليابانية في ادارة الصراع .

المطلب الاول // مقومات القوة والقدرة لدى اليابان :

تُمثل التجربة النهضوية اليابانية نموذجاً ملهماً للشعوب التي مازالت ترزخ تحت اغلال الضعف والانكسار الحضاري , إذ استطاع اليابانيون بعد هزيمتهم في الحرب العالمية الثانية الانطلاق بتجربتهم النهضوية الصناعية , لينافسوا الدول الغربية بل ويتفوقوا عليها في مجالات مختلفة ومتعددة , وأثبتت التجربة اليابانية أن الرهان على العنصر البشري تأهيلاً وتدريباً وتعليمياً هو الاصوب نحو نهضة فاعلة وشاملة [١] . حيث تشير بعض الدراسات الى ان اساس نهضة اليابان يرجع الى : **اولاً** إرادة الانتقام من التاريخ تحدى امة هزمت وأهينت فردت على الهزيمة بهذا النهوض العظيم , **وثانياً** بناء الانسان الذي كرسه نظام التعليم والثقافة [٢] .

١-**المقوم الجيوبولتيكي** : يطلق اليابانيون على بلادهم اسم نيبون (Nippon) أو نيهون (Nihon) ومعناها أرض الشمس المشرقة , لذلك يضعون دائرة حمراء ترمز للشمس على علم بلادهم الوطني [٣] . وتقع قبالة سواحل أقصى شرق آسيا إلى الشرق من شبه الجزيرة الكورية , بين شمال المحيط الهادئ الشمالي وبحر اليابان , وهي دولة بحرية جزرية تضم نحو ٣٩١٨ جزيرة , منها ٦٠٠ جزيرة فقط مأهولة بالسكان , أما الباقي فهي جزر صخرية غير صالحة للاستيطان البشري , تشكل ارخبيلاً جبلياً على شكل هلال [٤] . لذلك فأنها تسمى أحياناً (بريطانيا الشرق) إذ انها تشبه برطانيا فهي تتكون من مجموعة كبيرة من الجزر[٥].

وأرض اليابان جبلية مما جعل غالبية السكان يعيشون في سهول ضيقة على امتداد السواحل. وتشمل هذه السهول الساحلية الكثير من أفضل الأراضي الزراعية في اليابان ومعظم المدن الرئيسية[٦] ولا تزيد المساحة الصالحة للزراعة فيها عن (١٦٪) من مجموع اراضيها, وتحيط اراضيها بحار غنية بالاسماك التي تعد الغذاء الرئيس لليابانيين ومن اهم مواردها الاقتصادية [٧].

ان هذه الطبيعة الجغرافية كانت عاملاً مساعداً في تكريس امبرطوريتها في شرق آسيا سهل عليها الوصول بقواتها إلى المناطق التي أرادت استعمارها دون تحمل عناء أعباء مادية تفوق قدراتها , وأيضاً موقعها البحري وطول سواحلها فرض عليها حاجزاً دفاعياً طبيعياً لحماية سواحلها الطويلة من الخطر القادم من المحيط الهادي ولحماية اساطيلها التجارية لاسيما انها تبدو (قزم) للدولتين العملاقتين المجاورتين لها (روسيا والصين) اللتان تمتلكان قوة عسكرية كبيرة , ويبدو الامر نفسه للولايات المتحدة الامريكية وكندا

العملاثين المواجهين لها على المحيط الهادي [٨] .وكذلك ادى موقعها البحري الى عدم اشتراك حدودها السياسية مع اي دولة اخرى , إذ نهاية حدود مياهها الإقليمية مياه البحار والمحيطات , وطبيعة هذا الموقع هو المفضل , لان الدولة سوف لن تعاني من مشاكل حدودية مع دول أخرى لا سيما إذا ما علمنا أن المشاكل الحدودية تمثل جزءاً واسعا من اسباب الحروب التي تحصل بين الدول [٩] .

اما موقعها الجغرافي من الناحية الإستراتيجية فيوصف بالموقع الحيوي , نتيجةً ان اليابان تقع على مسار أكبر وأعظم الطرق التجارية التي تربط قارة آسيا بالمحيط الهادي من طريق بحر أخوتسك وبحر اليابان وبحر الصين الشرقي وهذا الأمر حول اليابان إلى منعطف حيوي في الاتصالات البحرية في المنطقة[١٠].

٢- **المقوم الاقتصادي** : تعد اليابان واحدة من القوى الإقتصادية العالمية إستناداً إلى العديد من المؤشرات للقوة الإقتصادية، إذ يُصنف الإقتصاد الياباني ضمن الترتيب الثالث عالمياً بناتج محلي أجمالي بلغ حوالي ٥ بليون دولار أمريكي طبقاً لإحصائية عام ٢٠٢٠م، وهي ثاني أكبر سوق لإسعار الصرف بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ويحتل الإقتصاد الياباني المرتبة الثالثة من حيث الصناعات الثقيلة والإقتصاد الحر، وما تزال أكبر مقرض، ولها أعلى معدلات أدخار في العالم[١١].

ومنذُ تسلم رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي السلطة وذلك في أواخر عام ٢٠١٢م أعلن عن سياسة أقتصادية جريئة تخلص الإقتصاد الياباني من حالة الركود وإعادة أنعاشه عبرتطبيق(سياسة ابينوميكس) المتمثلة بأسهمها الثلاث , هذا على مستوى الاصلاحات الإقتصادية في الداخل الياباني، أما على مستوى الاصلاحات الخارجية فقد تمثلت في توسيع نطاق قاعدة الإستثمارات أن كانت على المستوى الإقليمي عبر مشاريع جودة البُنى التحتية اليابانية التي أنطلقت منذُ العام ٢٠١٥م، ومشاريع على المستوى الدولي في عدد من مناطق العالم أبرزها دول الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وعدد من دول آسيا الوسطى، ناهيك عن وجود خطط لتوسيع أسواقها من أجل تصريف المنتجات، فضلاً عن إجراء توسيع للإتفاقات فيما يخص التجارة الحرة مع عدد من دول جوارها الإقليمي وهذا بلا شك له مردود أيجابي كبير على الإقتصاد الياباني([١٢]).

٣- المقوم العسكري : تحل اليابان المركز الخامس بين اقوى جيوش العالم، وتكمن قوة الجيش الياباني بامتلاكه أسلحة حديثة وعتاد عسكري ضخم، مع ميزانية دفاع تقدر ب ٤٧,٤٨٢ مليار دولار في عام

٢٠٢٢ . يبلغ قوام جيش اليابان ٣٠٩,٠٠٠ منهم ٢٤٧,١٦٠ ألف جندي في الخدمة، و٥٦ ألف من جنود الاحتياط [١٣] .

يتخيل للكثيرين أن اليابان لا جيش لديها، لا سيما وأن القواعد الأميركية تقوم بدور الدفاع الرئيس عن البلاد , غير أن حقيقة الأمر على خلاف ذلك، فعلى الرغم من أن المادة التاسعة من الدستور الياباني الذي كتب بعد هزيمة اليابان، والذي أوقف دستورها السابق المعمول به منذ عام ١٨٨٩، في زمن تمددها الإمبراطوري، تمنع اليابان من إرسال جيشها إلى الخارج للمشاركة في أي عمل عسكري، فإنها لم تمنع من أن يكون لليابان جيش للدفاع ولحماية الأراضي اليابانية لكن بشروط فرضها الحلفاء على اليابان، أن تبقى الموازنة العسكرية اليابانية في حدود ثلاثة في المئة فقط من إجمالي ميزانية البلاد، يتم إنفاق نحو ٥٠ % منها على القوات، والباقي مقسم بين الإمدادات والأسلحة الجديدة والترقيات وما إلى ذلك [١٤]. وان لا يكون الجيش الياباني معتدياً انفرادياً وان تمتنع عن استخدام الأسلحة الهجومية مثل الصواريخ البالستية طويلة المدى والقاذفات وحاملات الطائرات , وعندما يمارسون القوة العسكرية يكون ذلك دفاعياً وثنائياً (بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية) [١٥].

ان تزايد التحديات الاستراتيجية(التهديدات الكوريا الشمالية وروسيا الاتحادية فضلاً عن الصين) وغير المسبوقة قد ضغطت على اليابان لتغير استراتيجيتها الدفاعية وزيادة انفاقها العسكري وخصوصاً الاستراتيجية العسكرية الجديدة لعام ٢٠٢٢ والتي بالتأكيد سوف تؤثر على نشاطها العسكري , فضلاً عن الضغوطات الداخلية والمؤثرات الخارجية قد اجبرتها على اتخاذ تلك الخطوات , وذلك على غرار زياد الإنفاق العسكري الذي اعلنته المانيا كرد فعل على الحرب الروسية في أوكرانيا والذي طالت تداعياتها القارة الاوربية [١٦]

المطلب الثاني // الاهداف اليابانية من إدارة الصراع في آسيا

تبرز اليابان كقوة مؤثرة في القارة الآسيوية، باعتبارها مركزاً تكنولوجياً، وقوة اقتصادية كبيرة، وأمة ذات تاريخ عسكري وإمبراطوري عريق، وتدخل في نزاعات ومطالبات إقليمية مع أهم دول القارة الآسيوية

خاصة الصين وروسيا، ولذلك فإنها تضع أهدافا محددة للتعامل الفعال مع المنطقة وما يعرض لها من صراعات .

اولاً : **الأهداف السياسية والإستراتيجية:** يعد السعي إلى حفظ سلامة الاراضي والامن القومي الياباني احد اهم اهداف اليابان من ادارة الصراع في آسيا, إذ ظهرت كل من الصين وكوريا الشمالية وروسيا الاتحادية كأحد مصادر التهديد الرئيسة للامن القومي الياباني , بالاضافة الى تنامي الارهاب الدولي، فعداء اليابان التاريخي تجاه الصين متأصل (*), فهي صاحبة الدعوة الاولى لإلتقاء المحيطين الهادي والهندي (الهندو باسفيك)منذ عام ٢٠٠٧ كسبيل لموازنة النفوذ الصيني , فالمجال الجغرافي لمنطقة الهندو باسفيك مهم جداً لأمن اليابان وازدهارها الاقتصادي , فخطوط المواصلات البحرية الممتدة من المحيط الهادي مروراً ببحر الصين الجنوبي وصولاً الى المحيط الهندي تُعد حيوية لامدادات الطاقة بالنسبة لليابان , كما تُعد فرصة مهمة للتفاعل الاقتصادي التنموي مع كل من شرق أفريقيا، والشرق الاوسط، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا، إذ أكد رئيس الوزراء الياباني السابق شينزو آبي في خطاب له لعام ٢٠١٦ بمناسبة انعقاد المؤتمر السادس حول التنمية الأفريقية في طوكيو على أهمية جعل منطقة الهندو باسفيك حرة ومفتوحة، لكن ما يعرقل ذلك هي الصين التي تُشكل تحدياً للأمن والمصالح اليابانية في المنطقة بفعل حضورها في المجال البحري وتزايد نفوذها الاقتصادي والسياسي(١٧) . لذلك عول آبي على التحالف الرباعي الذي يضم إلى جانب اليابان كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند وأستراليا، وفق ما أسماه بـ (الأمن الديمقراطي الماسي) لموازنة النفوذ الصيني في المنطقة(١٨)

وتزايدت مخاوف اليابان من التهديد النووي لكوريا الشمالية عندما حذرت هذه الأخيرة عام ١٩٩٤ صراحة، بأن اليابان أول هدف تبدأ كوريا الشمالية بالهجوم النووي عليه, لاسيما بعد إجراء الاخيرة العديد من التجارب الصاروخية، التي جعلت اليابانيين ينظرون إلى الترسانة النووية لكوريا الشمالية على انها تمثل تهديداً خطيراً لليابان(١٩)، لذلك شكلت قضية التسلح ومشكلة البرنامج النووي لكوريا الشمالية ابرز قضايا الصراع بين اليابان وكوريا الشمالية .

ويُعد السلام والاستقرار عبر مضيق تايوان من الأهداف الإستراتيجية لدى اليابان, لاسيما بعد تفاقم الاحتكاكات الشديدة طوال عام ٢٠٢١ ما بين الولايات المتحدة وحلفائها مع الصين (٢٠)، وتزداد اهمية تايوان لدى اليابان لا سيما ان مضيقها (مضيق تايوان) وموقع تايوان الاستراتيجي عموماً يعد احد اهم المسارات والطرق البحرية التي تربط اليابان بالخليج العربي، الذي يعد احد اهم مصادر الطاقة

التي تزود اليابان بنسبة ٩٠٪ من احتياجاتها النفطية[٢١]، إذ تخشى اليابان من وقوع توترات تنذر بخطر الحرب بين الصين والولايات المتحدة الامريكية في حال استردت الصين تايوان بالقوة العسكرية , لأنها ترى نفسها احد أطراف هذا الصراع حال وقوعة وهذا مالا تتمناه[٢٢].

كما وتهدف اليابان إلى الدفاع عن المياه المحيطة بها والتي تعدها فنائها الامامي[٢٣] . حيث اكد مسؤول عسكري يزور منطقة الخليج العربي في مهمة عسكرية ان بلاده تضع امن الممرات في اعلى سلم اولوياتها , واكد العقيد (ياسو هيرو كواكامي) ان بلاده تقوم بعمل مباشر من اجل تأمين السفن من القرصنة ولا تكتفي بالدور اللوجستي في هذا الشأن[٢٤].

ثانيا- الأهداف الاقتصادية: تعد اليابان اليوم ونتيجة لانتشار تجربتها فضلاً عن نفوذها الاقتصادي في دول آسيا عدا (روسيا الاتحادية والصين وكوريا الشمالية)، عملاقاً اسيوياً يقول عنه خبراء الاستراتيجية للشؤون الاسيوية انها قادت المنطقة الاسيوية الاقتصادية نحو الوحدة , إذ ارتبطت اقتصاديات العديد من الدول بها , وفي هذا يذكر وزير الخارجية الياباني الاسبق (سابورا اوكيتا) إن الدول المصنعة حديثاً تتقدم وكأنها (سرب إوز) يطير في تشكيل وراء اليابان [٢٥]

ويعد الحفاظ على المصالح الاقتصادية الحيوية احد اهم الاهداف التي تسعى اليابان إلى تحقيقها, فمن المعلوم أن اليابان تسعى دوما الى تحقيق مصالحها الاقتصادية الحيوية وعلى النحو الذي يمكنها من تحقيق الربح السريع والمنفعة المباشرة, ولعل السبب في ذلك ان الاقتصاد الياباني يعد اقتصاد (سريع العطب) بمعنى انه معرض باستمرار الى خطر الانهيار؛ والسبب في ذلك هو ان اليابان تعاني من نقص كبير جداً في موارد الطاقة والموارد الطبيعية من جهة, ومن جهة اخرى تعتمد اعتماداً كبيراً على الاسواق الدولية لتصريف منتجاتها , ولذلك نجد انها تسعى الى حماية وتعزيز العلاقات الاقتصادية بينها وبين الدول النفطية في آسيا، لاسيما دول الخليج ودول آسيا الوسطى من اجل استمرار تدفق مصادر الطاقة وايجاد اسواق دائمة لمنتجاتها المصنعة[٢٦] . وبما ان اقتصادها قائم على اساس التصنيع من اجل التصدير نظراُ لضيق ومحدودية سوقها الداخلي مقارنة بقدراتها الانتاجية، فإن احد اهم اهدافها الاقتصادية هو ضمان الوصول الى الاسواق الدولية لتصريف منتجاتها، ويتم ذلك عبر اتباع دبلوماسية اقتصادية فعالة لإشاعة السلام والاستقرار العالمي .

ومن هذا يتضح لنا هدف اخر جوهري من ادارة صراعها داخل القارة الا وهو تأمين مصادر الطاقة والوصول اليها, بالاضافة الى تأمين الوصول الى الاسواق لتصريف المنتجات، فمع تزايد حالة عدم اليقين في الشرق الاوسط , اصبح امن الطاقة في اليابان معرضاً للخطر بشكل متزايد , حيث تعتمد بشكل كبير على إمدادات النفط الخام والغاز الطبيعي من الخارج وخاصة من الشرق الاوسط على الرغم من ادخال مصادر الطاقة المتجددة على نطاق واسع , الا انه انخفض بعد الزلزال الكبير شرق اليابان عام ٢٠١١, وانعكاسه سلبا على استعمال الطاقة النووية كبديل، وبسبب التوترات في بحر الصين الشرقي والجنوبي , فإن امن الممرات البحرية لنقل امدادات الطاقة قد يتعرض للتهديد في حالة الطوارئ , وتعتمد اليابان على مضيق هرمز اعتماداً كبيراً , واي حالات تهديد او نزاعات مسلحة حول هذا المضيق سوف تؤدي الى عرقلة امدادات الطاقة الى اليابان، التي تستورد عبر هذا المضيق ٨٥٪ من النفط الخام و ٣٠٪ من الغاز, ومن اجل تأمين وصول مصادر الطاقة ارسلت الحكومة اليابانية قوات الدفاع الذاتي في كانون الثاني ٢٠٢٠ الى الجزء الشمالي من بحر العرب وخليج عدن لتأمين خط امدادات الطاقة من اي احداث او نزاعات من شأنها ان تعرقل وصول إمدادات الطاقة[٢٧]، كما انها عززت من حضورها الامني في بحر الصين الجنوبي على الرغم من انها لا تعد طرفاً مباشراً في الصراعات حول تلك المنطقة, الا ان التهديد الصيني القائم في المنطقة يهدد مصالح اليابان ,لا سيما وان اغلب مصادر الطاقة المتوجهة من الخليج العربي الى اليابان تعبر من هذه المنطقة [٢٨].

وتعد خطة اليابان (منطقة المحيطين الهندي والهادي الحرة والمفتوحة)[*] جوهر استراتيجية اليابان وسياستها في منطقة المحيطين الهندي والهادي, حيث صممت بشكل واضح كمنافس لمبادرة الحزام والطريق الصينية , وتهدف الى تمكين اليابان من استعادة بعض النفوذ الاقتصادي وحتى السياسي المفقود في بلدان شرق وجنوب شرق اسيا منذ ان اعلنت الصين عن مبادرة الحزام والطريق عام ٢٠١٣[٢٩]، إذ أدركت اليابان بأنه ليس باستطاعتها منع الصين من استخدام قوتها الاقتصادية لمساعدة البلدان المتوسطة الدخل, فمن خلال هذه الاستراتيجية عبر تجنيد شركاء جدد طورت اليابان بديلاً لمبادرة الحزام والطريق، والتي تمثل تحديا لهذه المبادرة في اسيا عموماً وبلدان شرق وجنوب شرق آسيا خصوصاً[٣٠] .

ثالثا– الأهداف العسكرية والأمنية: في ظل التطورات التي شهدتها الساحة الدولية، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١ والحرب على الارهاب التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية، كان على اليابان ان تظهر تأييداً واضحاً للولايات المتحدة، وقد تطور الامر الى تجاوز فكرة الدعم المالي فقط الى الدعم العسكري المباشر والخروج من دائرة العزلة التي فرضت على اليابانيين منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وهو ما جسدته المادة التاسعة من الدستور التي تحرم على اليابان الدخول في حرب او استخدام القوة وارسال القوات خارج الحدود , وكان هذا التجاوب الياباني نابعاً من ظهور عامل ضغط اقليمي يتمثل في قيام كوريا الشمالية باطلاق صواريخ بعيدة المدى تجاه اليابان منذ عام١٩٩٨، مما عد تهديدا لامنها القومي والتفكير في الاعتماد على ذاتها لمواجهة هذا التحدي[٣١] .

ان الضغط الامريكي على اليابان ازداد لدفعها لتحمل جزء من العبء الدفاعي عن أراضيها وفي آسيا الباسفيك[*], فضلا عن تنامي الاحساس الياباني بالضعف في الجانب الامني , فلا تزال روسيا غير الموقعة على معاهدة سلام مع اليابان تسيطر على جزر الكوريل , بجانب القلق والتوتر تجاه كوريا الشمالية وقدراتها النووية والصاروخية واجراء تجاربها النووية والتهديد المتواصل باستخدام السلاح النووي , والصين ذات الطموحات الاقليمية لا سيما في بحر الصين الشرقي , والغموض الذي يحيط بقدراتها العسكرية الى غير ذلك من المشاكل التي تزخر بها القارة[٣٢] . والتي تتطلب دوراً يتكيف مع هذه المتغيرات , ويراعي المخاوف الاقليمية حيال الماضي العسكري الياباني , وبما يدعم الاستقرار الاقليمي الذي تنشده اليابان هذه من ناحية . ومن ناحية اخرى تعد اليابان قوة اقتصادية إقليميا ودولياً ولها ارتباطات ومصالح اقتصادية ضخمة في القارة والعالم , من هنا سعت الى ممارسة دور عسكري امني يكون موازياً لنفوذها الاقتصادي[٣٣] . لذلك اشارت وثائق اليابان الرسمية في العام ٢٠١٣ إلى تحديد ما يعرف بالنزاع البارد (المنطقة الرمادية)[*]، والتي تشير الى خطورة البيئة الامنية المحيطة باليابان ان كان على مستوى البحار المحيطة , أو الفضاء الخارجي , أو الفضاء الالكتروني، وان مصدر تلك التهديدات تأتي من الصين , كوريا الشمالية , روسيا الاتحادية[٣٤] .

وبطبيعة الحال يعد صيانة الامن البحري وامن الممرات البحرية من اية تهديدات يعد احد اهم الاهداف اليابانية في اسيا لأن ٩٩,٧٪ من حجم التجارة اليابانية تمر عبر الممرات الملاحية البحرية[٣٥]. إذ انه لا يوجد في العالم أي دولة متطورة أكثر اعتماداً منها على خط نقل البترول في المحيط الهندي، فهناك ما يتجاوز قيمته ٢٠٠ مليار دولار أمريكي من البضائع اليابانية المصدرة لمنطقة الشرق الأوسط

وأوروبا تمر عبر مياهه. ولذلك لا عجب إذا ما رأت اليابان أن خط مواصلات المحيط الهندي يعتبر "شريان حياتها". وإذا كانت قواتها العسكرية قد ظلت بعيدة عن مياه المحيط طوال فترة الحرب الباردة جراء القيود التي يفرضها الدستور الياباني، إلا أن الحرب الدولية ضد الإرهاب والقرصنة سمحت للحكومة اليابانية بتجاوز تلك القيود وإرسال سفن حربية إلى مياه المحيط الهندي بل والإصرار على بقائها باعتبارها كما قال مسئول ديوان الدفاع الذاتي الياباني "نافذة اليابان على العالم"، وأنه "لا يمكن سحبها ببساطة كما يحلو للغير", وهو ما يدل على أن اليابان لا تسعى من وراء إرسال قواتها للمحيط الهندي إلى حماية شريان حياتها فحسب، بل إن ذلك يشكل خطوة أساسية وحاسمة في طريقها نحو الدولة الكبرى سياسياً وعسكرياً [٣٦]

ومن بين الاهداف العسكرية اليابانية هو ما قامت به من اجراء تغييرات في عقيدتها العسكرية، استناداً الى التهديدات والتحولات العسكرية المتعاظمة في اسيا، والتي انعكست بشكل كبير على الامن القومي الياباني من جهة , والتراخي الامريكي في مواجهة خصوم اليابان (الصين وكوريا الشمالية وروسيا الاتحادية) من جهة اخرى، وتصاعد وتيرة التسلح النووي والصاروخي في اسيا من جهة ثالثة, ومن هنا فقد ذهبت العقيدة الجديدة في جانب منها الى تبني زيادة الانفاق العسكري إلى ٢٪ والدخول في تصنيع اسلحة كانت تعد محرمة في اليابان سابقاً، فضلاً عن تزايد إيمان صناع القرار والمجتمع الياباني بضرورة اجراء تحركات عسكرية خارج حدود اليابان بالتنسيق مع الحلفاء والاصدقاء لضمان الامن القومي الياباني

جدول يبين حجم القوات اليابانية لعام ٢٠٢٣

الصنف القتالي	النوع	العدد
الجيش	–	٣٠٩,٠٠٠
القوات البرية	الدبابات	١٠٠٤
	مدفعية ذاتية الدفع	٢٣٨
	أجهزة عرض الصواريخ	٩٩

القوة البحرية	حاملات طائرات	٠
	حاملة طائرات هلكوبتر	٤
	المدمرات	٣٦
	الفرقاطات	٤
	الغواصات	٢١
القوة الجوية	إجمالي معدات القوة الجوية	١٤٥١
ميزانية وزارة الدفاع	٣٩,٦٦٠,٠٠٠,٠٠٠	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد: Global firepower Institute (GFP) , Military Strength Ranking ٢٠٢٣,in : https://www.globalfirepower.com/countries-listing.php

المطلب الثالث : الآليات اليابانية في إدارة الصراع في قارة آسيا

تشمل أي سياسة خارجية لأي وحدة دولية على مجموعة من الاهداف التي تعكس قيمها ومصالحها الاساسية, ويرتبط تحقيق هذه الاهداف باستعمال وتوظيف مجموعة من الوسائل والآليات، وتعبئة الموارد والمهارات المناسبة لتحقيقها, وبدون ذلك يصبح من الصعب تحقيق هذه الاهداف، واتساقاً مع ما سبق تبنت اليابان العديد من الوسائل والآليات لإدارة صراعاتها في القارة الآسيوية ، منها ما هي سياسية واقتصادية وعسكرية- أمنية .

١ -**الآليات السياسية:** والتي جزء منها متمثل بالسفارات والقنصليات والمفوضيات وغيرها والتي تعمل على توضيح سياسات اليابان نحو القضايا الدولية , من خلال الرسائل الموجهة إلى الدول الاخرى , بالاضافة إلى حكوماتها , والتي تهدف إلى تقديم اليابان كدولة تعمل على تعزيز الصداقة والتفاهم بين الشعوب [٣٧].

لقد اكد رئيس الوزراء الياباني الراحل شينزو آبي خلال زيارته الى الولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠١٩ "ان اليابان عادت ولن تكن ابداً دولة ثانية "، وقد تضمنت هذه العبارة الإعلان عن رؤية جديدة للسياسة الخارجية الاستباقية التي تضمن مباشرة اليابان لأدوار مؤثرة إقليمياً ودولياً, والتخلي عن السلبية التي لازمت السياسة الخارجية القائمة على مبدأ بوشيدا, إذ تتماشى رؤية (آبي) بوضوح مع استراتيجية "اعادة التوازن نحو اسيا والمحيط الهادي " التي تبنتها إدارة باراك اوباما والتي تجعل من اليابان حجر الزاوية في الالتفاف حول الصين[٣٨].

اظهر آبي بعض المهارات الدبلوماسية في التعامل مع الصين سعياً لتطويق نفوذها المتزايد , حيث كشف وزير خارجية اليابان السابق (تارو آسو) عام ٢٠٠٦ عن مفهوم "قوس الحرية والازدهار" لتعزيز الديمقراطية والتنمية المستدامة , والذي تمت قراءته بأنه محاولة لإستخدام الدول الموجودة على اطراف الصين لإحتوائها , وبعد عودة (آبي) للسلطة عام ٢٠١٢ اقترح مفهوماً جديداً وهو " الماس الأمني الديمقراطي الاسيوي "[*] كإستراتيجية لحماية "المشاعات البحرية" من المحيط الهندي الى غرب المحيط الهادئ ومواجهة طموح الصين في بحر الصين الجنوبي[٣٩]، وجاءت هذه الاستراتيجية بناء على استقراء الصعود الصيني على المستويين الاقتصادي والعسكري, وما ارتبط بذلك من رواج لما عرف بنظرية "التهديد الصيني"، التي تقوم على افتراض ان عملية الصعود الصيني ستنتهي بتطور صين ذات توجهات عدائية سواء تجاه النظام العالمي أو اقليمها المباشر [٤٠] .

وجاءت إدارة (شينزو آبي) بعد عام ٢٠١٣ وكرد على التهديدات الصينية و الكورية الشمالية , بما يعرف "بالمساهمة الإستباقية للسلام"، التي تهدف إلى تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة المحيطة باليابان والحفاظ على التوازنات الإقليمية والدولية، بوصف اليابان لاعبا مهما على الساحة الدولية، فضلاً عن تعزيز قيم الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان[٤١] .

وفي اطار التحالفات و الشراكات الاستراتيجية , تدعم اليابان بشكل عام فكرة التحالفات , ولكن يتغير موقفها تجاه هذه التحالفات وفقاً لموقف الحلفاء الاخرين , اي ما إذا كانوا موالين أو معادين للولايات المتحدة الامريكية [٤٢].

ففي عام ٢٠١٥ , وقع (آبي) معاهدة شراكة مع دول المحيط الهادئ ليزيد من دوره الإقليمي وتأثيره في المنطقة , وفي عام ٢٠١٥ نجح في اضافة "الاستقرار في بحر الصين الجنوبي" الى البيان الختامي

الصادر عن قمة شرق آسيا, على الرغم من اعتراض الصين, وبعد زيادة التوترات في العلاقات بين اليابان وكل من الصين وكوريا الشمالية, بدأ (آبي) في بناء علاقات جديدة مع كل من الهند واستراليا, واعاد احياء الحوار الامني الرباعي الذي بدأ في ٢٠٠٧ مع استراليا والهند والولايات المتحدة كجزء من مبادرته لخلق مجتمع مصالح ليبرالي في آسيا، وسعى أيضا الى تقوية علاقات بلاده مع استراليا، والتي يطلق عليها البعض " تحالف شبه كامل"، حيث وقع البلدان اتفاقاً لتحسين تبادل المعلومات والتكنولوجيا الدفاعية, كما وافقت اليابان على انشاء غواصات متطورة لصالح البحرية الأسترالية [٤٣] . كما انها دعمت تشكيل رابطة الاسيان[*]وكان لها الدور الاساسي في تشكيل (الاسيان +١) و(الاسيان +٢) كما هو الحال مع (الآسيان+٣) لتطمئن دول الاسيان وتدحض هواجسها التقليدية تجاه اليابان الاستعمارية, إذ انها ترى في هذه المجموعة عاملاً اساسياً لحفظ الاستقرار وحماية اقليم آسيا الباسيفيك من النزاعات العسكرية الصينية اليابانية , والمشاركة في حضور قمم الاسيان +٣ لمناقشة الوضع في شبه الجزيرة الكورية والنزاع في بحر الصين الجنوبي [٤٤] .

٢ **الآليات الاقتصادية:** تؤدي المؤثرات الاقتصادية دوراً بالغ الاهمية في العلاقات الدولية المعاصرة , مما جعلها احد المحاور الاساسية التي يدور حولها اهتمام الدول لحماية مصالحها الحيوية , ووفقاً لذلك لجأت اليابان الى التوظيف السياسي لقدراتها الاقتصادية الفائقة في تعاملها مع محيطها الاسيوي , حيث تنوعت مظاهر الاداة الاقتصادية التي اعتمدتها اليابان في تعاملها مع دول القارة الاسيوية [٤٥] .

واهم هذه الادوات هي المعونات الاقتصادية ,إذ تعد اليابان فريدة في فلسفة تقديم المساعدات الاقتصادية وممارستها الى الدول النامية في العالم , وعلى وجه الخصوص في آسيا , وهو ما جعلها أول مانح غير غربي في آسيا عبر تقديمها لتلك المساعدات الاقتصادية منذُ العام ١٩٥٤م عن طريق الانضمام إلى (خطة كولمبو) [*] لمساعدة البلدان النامية في جنوب وجنوب شرق آسيا , فاليابان ادركت مغزى المساعدات الاقتصادية عندما كانت من بين المستلمين لها بعد الحرب العالمية الثانية , واعتمدت في تقديم مساعداتها سياسة التعاون الثنائي وليس في اطار مؤسسات متعددة الاطراف [٤٦] . وتهدف المساعدات الاقتصادية اليابانية إلى تحقيق هدفين **اولهما** : بناء علاقات سياسية ايجابية مع الدول المستلمة لهذه المساعدات , **وثانيهما** : المشاركة في التفاعلات السياسية الدولية تأميناً لامنها القومي [٤٧] . بالمقابل وظفت العقوبات الاقتصادية كأحد اليات ادارة الصراع ومن الامثلة على ذلك،

العقوبات اليابانية على كوريا الشمالية (الاحادية الجانب)(*) بسبب التجارب الصاروخية التي اجرتها[٤٨] . والعقوبات اليابانية على روسيا الاتحادية بعد الحرب الروسية على اوكرانيا عام ٢٠٢٢ [٤٩*] .

ومن خلال الترتيبات الاقليمية المختلفة، تسعى اليابان إلى خدمة مصالحها وتعزيز مكانتها إقليميا ودوليا, فعلى مستوى منظمة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الاسيان) فاليابان لها عضوية بصفة مراقب, وشاركت في العديد من قمم هذه المنظمة , وهي تسعى الى تقوية التكامل الاقتصادي بينها وبين دول الاسيان , فضلاً عن تعزيز وجودها الاستثماري في دول المنظمة لا سيما وان قيمة استثماراتها بدأت ترتفع منذ عام ٢٠١٣ إذ وصلت الى ١٠,٣ بليون دولار امريكي[٥٠].

اما في اطار منظمة جنوب اسيا للتعاون الإقليمي (سارك SAARC)(*) حققت اليابان حضوراً فاعلاً لها في منطقة جنوب آسيا منذ عقد التسعينيات مما جعلها مؤهلة للحصول على عضوية مراقب في المنظمة , حيث وظفت حضورها في المجالات الاقتصادية والاستثمارية لا سيما في مجال مشاريع البنى التحتية والتبادل التجاري (بوصف جنوب آسيا سوق واعدة لتصريف المنتجات اليابانية , فضلاً عن المساعدات التنموية المقدمة من اليابان على شكل قروض وإعانات لعدد من دول المنطقة لا سيما حليفتها الهند .

واخيرا منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا الباسفك (الايبك APEC)(*)ففي مرحلة ما بعد العام ٢٠١٣، تم الترويج لعدد من المبادرات اليابانية عبر منتدى الايبك، مثل مبادرة الشراكة لجودة البُنى التحتية في العام ٢٠١٥ (*)، إذ ترمي ضمن هذه المبادرة إلى توسيع دائرة نطاق مشاريعها الاستثمارية في عدد من دول الهندو باسفيك, ناهيك عن مبادرة الهندوباسيفيك الحرة والمفتوحة التي تم تفعيلها عام ٢٠١٦، لتعزيز وتوسيع دائرة نطاق التبادل التجاري في دول الهندو باسفيك، فضلاً عن الاستمرار في إحداث التنسيق وإجراء المزيد من الترتيبات الأمنية اليابانية ضمن آلية الحوار الرباعي الأمني مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، وأستراليا، ودول أخرى ضمن هذا المنتدى [٥١] .

٣-الآليات العسكرية : لقد التزمت اليابان ببنود المادة التاسعة من الدستور الياباني والتي حرمت على اليابان امتلاك أي قوة خربية هجومية في البروالبحر والجو لعقود طويلة، لكن التطورات السياسية والاستراتيجية الإقليمية أدت إلى تنامي شعور القادة اليابانيين بضرورة استكمال دولتهم لعناصر قوتها الشاملة، وعلى هذا الأساس أُعيد تفسير المادة التاسعة من الدستور، فوافق البرلمان على مشاركة الجيش

الياباني في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وجاءت المشاركة الأولى بكمبوديا في تسعينيات القرن الماضي، كما أُرسلت قوات يابانية للعراق بعد الحرب الأمريكية عام ٢٠٠٣، وقد شاركت قوات الدفاع الذاتي في عمليات إعادة الإعمار في عدد من الدول، والإغاثة في حالات الكوارث، وعلاوةً على ذلك تبنت الحكومة اليابانية في عام ٢٠١٣ سياسة دفاعية ، مع زيادة سنوية هائلة في ميزانية الدفاع، بجانب مشاركتها في العقوبات الدولية التي فُرضت على كوريا الشمالية بسبب برنامجها النووي(٥٢).

وبعد تعرض ناقلة نفط يابانية لهجوم عنيف في خليج عمان في ٢٠١٩/٦/١٣، قررت الحكومة اليابانية من ارسال قوة عسكرية عبارة عن مدمرة قوات الدفاع الذاتي (تاكانامي) وطائرتي دورية من طراز p٣c بالإضافة إلى ٢٦٠ جندياً من العاملين على متن تلك الآليات العسكرية, لتامين سفنها في منطقة الشرق الاوسط, وجمع معلومات تكفل ضمان المرور الآمن للسفن التجارية اليابانية على طريق نقل النفط(٥٣)، وتظهر تلك الخطوات اليابانية لتعزيز قوتها الرادعة, عزمها على حماية نفسها ومصالحها في القارة الآسيوية عبر قدراتها ومقدرتها الذاتية, بدلاً من الاعتماد على تحالفها مع الولايات المتحدة الامريكية.(٥٤)

وقامت اليابان أيضا باستحداث وكالة لوجستية خاصة بتطوير المعدات الدفاعية التكنولوجية المعروفة بـ (ATLA)، والتي تأتي اختصاراً لـ (Acquisition Technology and logistics Agency)، وذلك في أكتوبر من العام ٢٠١٥، والعمل على تصدير تلك التقنيات الدفاعية لعدد من الدول بما فيها استراليا، والهند، وكوريا الجنوبية، ودول الآسيان(٥٥) .

وفي اطار تحالفاتها المتنامية في آسيا, اكد رئيس الوزراء السابق شينزو آبي على أولوية التحالف الياباني الامريكي باعتباره حجر الزاوية في دبلوماسية اليابان وأمنها, كما انه يؤدي دوراً محوريا في تعزيز السلام والازدهار الاقليمي(٥٦), واكدت اليابان على اهمية التحالف الرباعي (كواد) و(كواد بلس QUAD PLUS) (*), ليكون موازناً امام النفوذ العسكري والاقتصادي المتزايد للصين, إذ ذكر رئيس الوزراء الياباني خلال الاجتماع الرابع لقادة تحالف (كواد) عام ٢٠٢٢: "فيما يهز الغزو الروسي لأوكرانيا المبادئ الاساسية للنظام العالمي , اكدنا ان اي محاولات احادية لتغيير الوضع القائم بالقوة لن يتم التهاون معها في أي مكان , وخصوصاً في منطقة الهندي– الهادي"، ولم يأت بيان المجموعة على ذكر روسيا والصين صراحة, لكنه اورد عدد من الانشطة التي كثيراً ما تتهم الصين القيام بها في المنطقة, وتزامنت هذه

الخطوات مع تصاعد القلق إزاء مساعي الصين لبناء علاقات مع دول في منطقة المحيط الهادي, ومنها جزر سليمان التي وقعت معاهدة امنية مع الصين في نيسان ٢٠٢٢ (٥٧).

ومنذ بدأ الحرب الروسية على اوكرانيا في اوائل عام ٢٠٢٢، شرعت اليابان بالفعل في تبني خطوات تدريجية لتعزيز قدراتها الدفاعية والقتالية, فتعالت الاصوات المنادية بضرورة زيادة ميزانية الدفاع اليابانية إلى ٢ بالمائة من الناتج الاقتصادي للبلاد لجعلها متوافقة مع أعضاء "الناتو", وفي شهر نيسان من العام نفسه جدد وزير الدفاع نوبو كيشي الدعوات لتوسيع الإنفاق العسكري بشكل كبير، وحتى المعارضة السياسية في البلاد أيدت زيادة النفقات الدفاعية, أما التطور الأبرز الذي حدث في هذا الاطار، فهو التدريبات العسكرية المتصاعدة التي نفذتها قوات الدفاع الذاتي اليابانية في السنوات الأخيرة مع الولايات المتحدة وأستراليا وبريطانيا وفرنسا، كما شاركت أيضا في آذار ٢٠٢٢، في سلسلة تمارين عسكرية مع مشاة البحرية الأمريكية – كان قد جرى التخطيط لها قبل الأزمة الأوكرانية بفترة طويلة (٥٨).

واتساقاً مع ما سبق فأن اليابان تدرك ايظاً ان ادارة الصراع لا تنحصر في الادوات ووسائل الاكراه والعنف والضغط والتهديد وأشاعة التوتر فقط , أنما هناك ادوات ووسائل اخرى تؤمن بها السياسة الخارجية اليابانية لإدارة مصالحها , تتلخص في الأسهام بأشاعة جو إقليمي من الاستقرار والرخاء الاقتصادي والسياسي وخفض مستويات التوتر الامني وتجنب عمليات التهديدبأستخدام الاسلحة العسكرية , فأنطلاقاً من الادراك الاستراتيجي الياباني القائم على آساس خطورة التصعيد العسكري والامني في ظل التهديدات النووية واسلحة الدمار الشامل وبنفس الوقت أهمية التعاون الاقتصادي والسياسي والامني الذي يقضي إلى تثبيت عمليات السلام والاستقرار , ذهبت اليابان إلى الاسهام الفعال ضمن عمليات إدارة الصراع لخلق مساحة إقليمية من التعاون لاسيما في مجال أمن الطاقة وضبط التسلح وخلق مساحات مشتركة من المصالح وتفعيل آليات الدبلوماسية والتفاوض للوصول إلى وضع اقليمي مقبول يجنب المنطقة إلانزلاق إلى حرب مدمرة قد تستخدم فيها الأسلحة النووية , حيث تضغط اليابان في الكثير من المناسبات على الولايات المتحدة الامريكية كشريك استراتيجي للحيلولة دون تصعيد ضغوطها على الصين وكوريا الشمالية فضلاً عن دورها الفاعل في ما يعرف ب(مركز الحوار الرباعي) لإشاعة جو من التفاهم بين الشركاء لتجنب انزلاق المنطقة نحو الصراع والحرب .

ويرى الباحث أن اليابان في المحصلة النهائية تدرك ان المسار الدبلوماسي يُعد اللغة الاسمى في تخطي الاوضاع غير المستقرة في القارة الآسيوية , وطالما ان لغة السلام هي الطريق إلى المنزلة الاقليمية

والدولية سياسياً ودبلوماسياً ؛ فإن الحرص على ارساء أسباب بيئة مستقرة والحفاظ على التوازنات القائمة تعد بوصفها حاجة ماسة لليابان . فضلاً عن ذلك ارتأت اليابان إلى التعويل على لغة الشراكات والمبادرات لتفعيل أطروحة السلام والاستقرار داخل القارة , والوقوف بوجه الدول التعديلية(*) والمتمثلة (الصين – كوريا الشمالية _ روسيا الاتحادية) التي تحاول تغير التوازنات القائمة في قارة آسيا لصالحها.

واتساقاً مع ما سبق فأن الاهداف والاليات المستخدمة في إدارة الصراع من قبل اليابان , لا تتوخى انهاء الصراع انما تتوخى تحسين موقع ومركز اليابان في البيئتين الاقليمية والدولي

الخاتمة :

يسلط البحث الضوء على ان سياسة اليابان الخارجية وخصوصاً الاقليمية , لم تعد تستند إلى افتراضات مبدأ يوشيدا , ولم تعد اليابان القوى العظمى خلف الولايات المتحدة الامريكية كما تصور العديد من المراقبين في أواخر الثمانينات , إذ تبنت اليابان سياسة خارجية برغماتية تقوم على ضمان تحقيق الاهداف والمصالح الوطنية , فضلاً عن الحفاظ على مكانة مناسبة في النظام الدولي , فهي لا تميل إلى تحدي الترتيبات الاقليمية والدولية القائمة بشكل مباشر , وهو ما طرحه هينري كيسنجر في مذكراته عندما اشار إلى سلوك اليابان في عالم ما بعد الحرب كان نتيجة للتكيف الانتهازي للظروف المحيطة بها .

الهوامش

[١] عبد الرحيم خليل , السياسة اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي , مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , كلية العلوم السياسية , جامعة القاهرة, مجلد ١٩, العدد٢,مصر ,٢٠١٨, ص١٣١-١٣٢

[٢] حسن الباتع محمد , التجربة اليابانية : نموذج الترقي بعد التردي , مجلة المعرفة , العدد ١٧٣ , السعودية , ٢٠٠٩ , ص ٢٩

[٣] رأفت غنيمي الشيخ واخرون , تاريخ آسيا الحديث والمعاصر , عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية , مصر , ٢٠٠٤ , ص٢٨

[٤] مصطفى كمال باشا , الشمس المشرقة , ج١ , مطبعة اللواء , مصر , ١٩٠٤ , ص٢٣

[٥] جودة حسنين جودة , جغرافية آسيا الاقليمية , ط١ , منشأة المعارف , مصر , ١٩٩٨ , ص١٨١

[٦] بشار خليل , نهضة أمة (اليابان) , مجلة الحوار المتمدن , العدد ٥٧٤٠ , متاحة على الموقع الالكتروني https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٥٨٤٢٠٣ , تاريخ النشر ٢٠١٧/١٢/٢٨ , تاريخ المعاينة ٢٠٢٢/٥/٩ .

[٧] منتهى طالب سلمان , الوجيز في تاريخ اسيا الحديث والمعاصر , مكتبة دجلة للطباعة والنشر والتوزيع , ط١ , العراق , ٢٠١٥, ص ٧١ .

[٨] يونس مؤيد يونس , أدوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وأفاقها المستقبلية , الاكاديميون للنشر والتوزيع , ط١ , الاردن , ٢٠١٥, ص ٨٩-٩٠

[٩] هادي احمد مخلف , المستقبل الجيوبوليتيكي لليابان , مجلة الامن القومي , العدد ١ , العراق , ١٩٨٥ ,ص ٦٩

[١٠] نسرين حكمي , اليابان واستراتيجية القوة , ترجمة : كمال السيد , ط١ , دار الحق للطباعة والنشر, لبنان , ١٩٩٤ ، ص٢٦.

[١١] Japanese Economy, Economic Diplomacy, Japan, Ministry of foreign affairs, Diplomatic bluebook, ٢٠٢٠, Op .cit, pp٢٦٤-٢٦٥.

[١٢] Promotion of the Japanese Infrastructure System in Overseas Business Expansion, Japan, Ministry of foreign affairs, Diplomatic bluebook, ٢٠٢٠, Op.cit, pp٢٨٣-٢٨٥.

[١٣] https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=japan Global Fire power,

[١٤] إميل أمين , اليابان .. انتهى زمن التابوهات العسكرية "عودة الى سماوات التسلح وبناء جيش متسق" , متاح على الموقع الالكتروني https://www.independentarabia.com , تاريخ النشر ٢٠٢٢/٣/١٢ , تاريخ المعاينة ٢٠٢٢/٦/١ .

[١٥] Taylor Stewart , Does Japan Have an Army? , Metropolis magazine,No.١, Japan's ,٢٠١٩

[١٦] احمد محمد فهمي , لمواجهة التحديات الأمنية : تحولات استراتيجية للدفاع اليابانية , مركز شاف للدراسات المستقبلية والازمات والصراعات , مصر , ٢٠٢٣ , ص٦

(*) ان تاريخ العلاقات اليابانية الصينية , كان احد ابرز ملامح الصراع الدولي في منطقة شرق آسيا , ومن المعروف إن اليابان خاضت حربين ضد الصين , الاولى كانت في أواخر القرن التاسع عشر , والثانية في مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين . للمزيد ينظر:علي رسول المسعودي , المكانة الدولية لليابان (الواقع والمستقبل) , دار الاكاديميون للنشر والتوزيع , الاردن , ٢٠٢٠, ص١٥٢

(١٧)Brendon J. Cannon, Grand Strategies in Contested Zones: Japan's Indo-Pacific, China's BRI and Eastern Africa, UAE, Abi Dhabi, Khalifa University of Science & Technology, Volume.٣, Issue.٢, ٢٠١٨, pp٢٠٣-٢١٠

(١٨)Sun Yang, Op.cit, p٤

(١٩)يامن خالد يسوف , واقع التوازن الدولي لعد الحرب الباردة واحتملاته المستقبلية , منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب , وزارة الثقافة , سوريا , ٢٠١٠ ,ص٢٦٢

(٢٠)مقالة حمورابي , الاستراتيجية الجديدة لليابان بأتجاه الصين , مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية , العراق , ٢٠٢٢ , ص٢

(٢١)جهاد عودة وايمان عبد العال , السياسة الخارجية اليابانية في شرق آسيا , المكتب العربي للمعارف , مصر , ٢٠١٥ ,ص ص٤٠١-٤٠٢

(٢٢)كاظم هاشم نعمة , اليابان في السياسة الاسيوية مابعد الحرب الباردة , دار أمنة للنشر والتوزيع , الاردن , ٢٠١٣ , ص٩٩

(٢٣) جهاد عودة وإيمان عبد العال عبد الغني , مصدر سبق ذكره , ص١٣٢

(٢٤)عبيد السهيمي , قائد عسكري ياباني : تدريب البحرية السعودية جزء من التزامنا بأمن الخليج , صحيفة الشرق الاوسط , عدد ١٢٣٦٥ , ٢٠١٢

(٢٥)GERAID L . CURTIS , the United States and Japan challenges for U.S policy,١٩٤٥-١٩٥٣ NORTON and company , New York , ٢٠٠٢ ,p.١٠٣

(٢٦)صالح ياسر حسن , الاقتصاد السياسي للازمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي : محاولة فهم الجذور , دار الرواد المزدهرة , العراق , ٢٠١١ , ص٤٠٤

(٢٧)AMANE KOBAYASHI , Destabilization in the Middle East and its Impacts on Japan's Energy Security , society of Security and Diplomatic policy Studies ,http://ssdpaki.la.coocan.jp/en/proposals/٥٤.html , , preview date٣٠/٨/٢٠٢٢

(٢٨) احمد عبد الجبار عبد الله , الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وآفاقه المستقبلية , الدار العربية للعلوم ناشرون , لبنان , ٢٠١٥, ص٢٨٨

(*) ترجع هذه الاستراتيجية التي ظهر فيها مفهوم الهندوباسفيك عام ٢٠٠٧ إلى خطاب رئيس الوزراء السابق شينزو آبي امام البرلمان الهندي , الى المزيد من التعاون على الصعيد الاسيوي في ظل التحالفات مع الولايات المتحدة الامريكية واستراليا لتعزيز الحريات السياسية والازدهار الاقتصادي في آسيا . للمزيد ينظر: منى مصطفى , عودة آوراسيا : تجدد الاهتمام الاكاديمي بالترابط الجغرافي بين اوربا وآسيا , اوراق اكاديمية , مركز المستقبل للابحاث والدراسات , العدد ٦-٧ , ٢٠١٩, ص٦ .

(٢٩)Axel Betkofsky , Tokyo "free and open Indo-Pacific": quality infrastructure and defence to the fore , https://www.realinstitutoelcano.org , posted on ١٤/٩/٢٠١٩ , preview date ٢٩/٨/٢٠٢٢

(٣٠),TOBIAS HARRIS , QUALITY INFRASTRUCTURE : JAPAN ROBUST CHALLENGE TO CHINA BELT AND ROAD , https://warontherocks.com posted on ٩/٤/٢٠١٩ , preview date٢٩/٨/٢٠٢٢

(٣١). جمال علي زهران، عملية صنع السياسة في اليابان: قرار ارسال قوات يابانية الى العراق نموذجاً .تحرير :د.هدى ميتكيس ونيللي كمال الامير في: النظام السياسي الياباني ، مركز الدراسات الاسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص٩٣

(*)الباسيفيك) أو منطقة آسيا الهادئ تمتد من منطقة جنوب شرق آسيا وأستراليا غرباً إلى غاية القارة الأمريكية اللاتينية جنوباً، وأمريكا وكندا شمالاً على طول امتداد المحيط الهادئ، ويمتد الفضاء الباسيفيكي الآسيوي الى ثلاثة نطاقات جغرافية فرعية ذات طابع بحري، وهي: المنطقة الشمالية لمنطقة بحر الصين وتتواجد بها أهم الدول الإقليمية الفاعلة المكونة للمشهد السياسي وهي (روسيا، الصين،شبه الجزيرة الكورية، وسنغافورة)، وهناك قارة اوقيانوسيا التي تضم ستة عشر دولة على شكل جزر تتجاوز الفا جزيرة من فيجي وتونغا أكبرها أستراليا ونيوزيلندا الى غاية جزر هاواي الأمريكية. المصدر: خليج عبد الرزاق , الانتقال الجيوستراتيجي نحو الشرق ومستقبل التنافس في منطقة آسيا , في مجموعة من المؤلفين، الثقل الآسيوي في السياسة الدولية (محددات القوة الآسيوية)، المركز الديمقراطي العربي , المانيا , ٢٠١٨ ، ص٢٤٩.

(٣٢) نورم ليفين , اليابان, في زلماي خليل زاد , التقييم الاستراتيجي , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ١٩٩٧ , ص١٧٥

(٣٣) نسرين حكمي , مصدر سبق ذكره , ص١١١

(*) سميت بمنطقة النزاع الباردة او مايعرف بالمنطقة الرمادية نظراً الى اولئك الذين يستعملون مثل هذه التكتيكات التي تجمع بين العمليات العسكرية والمدنية عبر أنتهاك القواعد المرتبطة بالمحاربين النظاميين , ونشر قوات شبه عسكرية كما لو انهم مدنيون , بجملة اخرى القيام بعمليات عسكرية محدودة في منطقة ما , دون ان يصل الى الصراع المسلح , وبحسب المنظور الياباني هناك أربعة حالات ضمن ما يعرف بحالات النزاع البارد تتضمن : انزال غير قانوني على جزيرة نائية من مجموعة مسلحة , مرور سفن اجنبية داخل المياه الاقليمية اليابانية بسوء نية , ممارسة العنف ضد السفن اليابانية , ممارسة العنف ضد قوات الولايات المتحدة او اي دولة صديقة لليابان التي تعمل للتحضير للدفاع عن اليابان للمزيد ينظر : Keioko Kono , Japanese perspective on Deterrence in cyberspace Gray Zony contingences and the role of the Japanese – U.S. Alliance , the US – Japan Alliance and Deterring Gray zony coercion in the maritime , Cyber , and Space Domains , USA , RAND , ٢٠١٧ , p٦٢

(٣٤) Keioko Kono , Op . cit, p٦٥

(٣٥)نيللي كمال الأمير , التنسيق الياباني الخليجي في الحرب على الارهاب : تأمين مسار امدادات النفط والملاحة في الممرات المائية ضرورة مشتركة , مجلة اراء حول الخليج , مركز الخليج للابحاث والدراسات , العدد ١١٢ , السعودية , ٢٠١٦ , ص٣

(٣٦) عائشة عواس , تنافس القوى الدولية في المحيط الهندي وتاثيره على اليمن , مركز ابعاد للدرسات والبحوث , اليمن , ٢٠١٣ , ص٤

٣٧ سوزي رشاد , القوة اليابانية الناعمة : أدوات تعزيز المكانة , مجلة السياسة الدولية , مركز الاهرام , مصر , العدد ٢١٦ , المجلد ٥٤ , ٢٠١٩, ص ص٤٨-٤٩

(٣٨) كعبوش الحواس , سياسة اليابان الخارجية : مسارات جديدة لاهداف قديمة , المجلة العربية للابحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتاعية , جامعة الجزائر , المجلد ١٢ , العدد ٣ , الجزائر , ٢٠٢٠ , ص٢٣٠

(*) هو مقال نشره آبي قبل يومين من أدائه القسم الدستوري عام ٢٠١٢ طرح فيه فكرة تشكيل تحالف أمني بين اليابان والهند واستراليا والولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وفرنسا للتعامل مع التوسع الصيني البحري الاقليمي . ينظر: إيلي هيدموس , جزر غير مأهولة تُنذر بتأجيج خلاف ياباني – صيني ,متاح على الموقع الالكتروني https://asharq.com/ar/٢٣kIQ١XJ٠٩VsAIRNjpC٦Ym ,تاريخ النشر ٢٠٢٢/٥/٢٢ , تاريخ المعاينة ٢٠٢٢/٦/٩

(٣٩) كعبوش الحواس , مصدر سبق ذكره , ص٢٢٨

(٤٠) محمد فايز فرحات , سياقات صعود القومية في آسيا : الحالة اليابانية , مجلة الديمقراطية , المجلد ١٧ , العدد ٦٦ , مصر , ٢٠١٧ , ص٩٠

((٤١)) Misato Matsuokas, The role of informal political actors in Japanese security policy making: the case of Kitaoka Shinichi, Australian Journal of International Affairs, Japan, Tokyo, Teaikyo University, ٢٠٢٠, p١٠.

(٤٢)Takashi Inoguchi, A call for a new Japanese foreign policy: The dilemmas of a stakeholder state, International affairs, Volume ٩٠, Number ٤ , London: The Royal Institute of International Affairs, ٢٠١٤, P ٩٤٣

(٤٣) محمود محسن , آبي يزداد قوة : واقعية اليابان الجديدة.. إعادة تشكيل آسيا ؟ , مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة , https://futureuae.com/ar/Mainpage , تاريخ النشر ٢٠١٦/٩/١١ تاريخ المعاينة ٢٠٢٢/٩/٥

(*)تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا والمعروفة بـ(منظمة الآسيان) في عام ١٩٦٧م من الدول: أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، وتايلاند (المؤسسين الأوائل)، وقد أنضم اليها لاحقاً كل من بروناي (١٩٨٤م)، فيتنام (١٩٩٥م)، فضلاً عن لاوس ومينمار(١٩٩٧م)، ناهيك عن كمبوديا في عام (١٩٩٩) , فكان للمنظمة دور ذات صيغة سياسية لمواجهة الشيوعية في بداية عقد السبعينيات القرن الماضي، لكنها سرعان ما أخذت طابعاً أقتصادياً منذُ عقد الثمانينيات، إذ تبنت مبدأ العمل من أجل التنمية الإقتصادية ليتم ترجمة ذلك في أتفاق للتجارة الحرة في العام ١٩٩٢م والمعروف بـ(Asian) Free Trade Agreement للمزيد ينظر: جوانيتا الياس وبيتر ستش، أساسيات العلاقات الدولية، ترجمة: محيي الدين حميدي، دمشق، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٦م، ص١٢٢.

(٤٤) علي رسول المسعودي , المكانة الدولية لليابان :الدوافع والمستقبل , مصدر سبق ذكره , ص ٢٨٠

(٤٥)جهاد عودة وايمان عبد العال , مصدر سبق ذكره , ص ١٦٢

(*) وهي منظمة دولية للتعاون الاقتصادي تأسست عام ١٩٥٠ من اجل التنمية في جنوب وجنوب شرق آسيا بمادرة من ٧ دول اعضاء في الكومنولث , ثم انضم اليها فيما بعد العديد من الدول .للمزيد ينظر: نادية فاضل عباس , العلاقات الهندية الباكستانية وتأثير امتلاك السلاح النووي , العربي للنشر والتوزيع , مصر , ٢٠٢٢ , ص٨١

(٤٦)كاظم هاشم نعمة , مصدر سبق ذكره , ص ١٢٣

(٤٧) علي رسول المسعودي ,مصدر سبق ذكره , ص٢٥٢

(*) تأتي العقوبات اليابانية في أطار الجهود التي تُبديها اليابان للتعاون مع المجتمع الدولي وعلى رأسه الأمم المتحدة المتمثلة بقرارات مجلس الأمن، إذ تعد العقوبات اليابانية على كوريا الشمالية سنداً لدعم العقوبات الأممية، وتتضمن العقوبات اليابانية في رفض السماح للسفن الكورية الشمالية من الدخول إلى الموانئ اليابانية، ومنع أستيراد المنتجات الكورية الشمالية، فضلاً عن منع دخول مواطني كوريا الشمالية إلى اليابان، يُنظر: أيمان عبد العال عبد الغني، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٠،

(٤٨) بلغربي عبد الملك , البعد الاقليمي للبرنامج النووي الكوري الشمالي , مركز الكتاب الاكاديمي , الاردن , ٢٠١٨ , ص٢٥٦

(*) شملت العقوبات اليابانية على روسيا تجميد اصول الافراد والمنظمات الروسية وحظر السفر على المسؤلين الروس , فضلاً عن العديد من السلع والمنتجات الصناعية اليابانية بما في ذلك الصلب والالمنيوم والصناعات الجوية بما في ذلك الطائرات المسيرة , وآلات البناء وحركات السفن ومعدات الاختبار والاجهزة البصرية والروبوتات وبعض المواد الكيميائية . للمزيد ينظر: خالد الشامي , اليابان تفرض عقوبات جديدة على روسيا وتمنع تصدير المواد المشعة والروبوتات , متاح على الموقع الالكتروني : https://www.almasryalyoum.com/ تاريخ النشر ٢٠٢٣/١/٢٧ , تاريخ المعاينة ٢٠٢٣/٣/٢٥

(٥٠)NOBUHIRO AIZAAWA, Japans Strategy Toward Southeast Asia & the Japan-U.S. Alliance, Strategic Japan, Editors: Michael J. Green & Zack Cooper, New York, Center for strategic & international studies, ٢٠١٤, p١١٥

(*)تعود فكرة المنظمة منذُ العام ١٩٨٠م، لتعزيز التعاون ولإدارة شؤون ذات الإهتمام المشترك لدول شبه القارة الهندية وهي كل من الهند، باكستان، بنغلادش، نيبال، سريلانكا، بوتان، ومالديف، فضلاً عن أفغانستان التي أنضمت في عام ٢٠٠٧م , إذ تنبثق أهداف المنظمة في تعزيز روح التفاهم والتعاون المشترك في المجال الأمني وتعزيز الثقة المتبادلة، فضلاً عن النهوض في مجالات التنمية الإقتصادية لا سيما في رفع المستوى المعاشي والعمل على تحقيق الرفاهية لشعوب المنظمة للمزيد ينظر : يونس مؤيد يونس , ادوار القوى الاسيوية الكبرى , ص١٩٤

(*)بدأ المنتدى نشاطه محلياً منذُ العام ١٩٦٧م، والذي عُرف آنذاك تحت مسمى (المجلس الإقتصادي لحوض الباسفيك)، وبمبادرة يابانية دعا اليها رئيس الوزراء الياباني الأسبق (ماسايوشي اوهيرو) تحول إلى ما يُعرف بـ(منتدى مجلس التعاون الإقتصادي الباسفيكي)، وذلك في العام ١٩٧٨م، ثم إلى منتدى التعاون الإقتصادي لدول آسيا الباسفيك وذلك في العام ١٩٩٣م في قمة سياتل في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يشمل حالياً ٢١ عضواً إذ يمتد من دول الساحل الغربي الآسيوي للمحيط الهادئ إذ يضم ١٦ عضواً للمزيد ينظر : هالة خالد حميد، الفضاء الاقتصادي عبر الإقليمي_منتدى التعاون الإقتصادي لإسيا الباسفيك (الايبك) وأمكانية الاستفادة منهُ عربياً، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ٢٨، ٢٠٠٥م، ص ص٢٧-٢٩

(*) شراكة لجودة البُنى التحتية: وهي أستراتيجية أعلن عنها رئيس الوزراء الياباني السابق شينزو آبي وذلك في ٢١ مايو/ايار من العام ٢٠١٥م التي تحمل أسم شراكة لجودة البُنى التحتية (Partnership for quality infrastructure) ترمي هذه الإستراتيجية إلى زيادة المشاريع الإستثمارية والتنموية التي تقوم بها اليابان لا سيما في دول الاقليم مثل دول الاسيان والهند على سبيل المثال لا الحصر ومنافسة الصين في هذا المجال وهي أحد ردود اليابان على مشروع مبادرة الحزام والطريق الصيني، للمزيد يُنظر: Amrita Jash, Infrastructure investment: EPQI, BRI and the Emerging Asian Contest, Scaling India-Japan cooperation in indo-pacific and beyond ٢٠٢٥: Corridors, Connectivity and Contours, Editor: Jagnnath P. Panda, India, Institute for Defense Studies and Analysis, ٢٠٢٠, pp٢٢٨-٢٣٤.

(٥١)Brad Glosserman, An Administration at war with itself: The New Us Strategy for the Indo-Pacific, Geopolitics Other Means the Indo-Pacific Reality, Edited by: Axel Berkofsky and Sergio Miracola, Italy, ISPI, ٢٠١٩, pp٥٨-٧٠.

(٥٢)صباح عبد الصبور , دوافع تفكير اليابان في تطوير قوتها العسكرية , مركز المستقبل للابحاث والدراسات , https://futureuae.com/ar/Mainpage , تاريخ النشر ٢٠١٩/٤/٢٩ , تاريخ المعاينة ٢٠٢٢/٩/٥

(٥٣) احمد فوزي سالم , اليابان ترسل فوة الى الشرق الأوسط لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية .. ماذا تغير , موقع نون بوست الالكتروني https://www.noonpost.com/content/٣٥٤١٥ , تاريخ النشر ٢٠٢٠/١/١ تاريخ المعاينة ٢٠٢٢/٩/٥

(٥٤)علي دربج , اليابان نحو العسكرة , موقع العهد الاخباري , متاح على الموقع الالكتروني : https://www.alahednews.com.lb/article.php?id=٤٢١٤٢&cid=١٢٤ , تاريخ النشر ٢٠٢٢/٥/٦ , تاريخ المعاينة ٢٠٢٢/٩/٥

(٥٥) Alexandra Sakaki and Sebastian Maslow, Japan New Arms Export Policies: Strategic Aspiration and Domestic Constraints, Australian Journal of International affairs, Japan, Department of Global Studies, ٢٠٢٠, p١١

(٥٦) كعبوش الحواس , مصدر سبق ذكره , ص٢٢٩

(*)تحالف كواد : نأسس كواد عام ٢٠٠٤ من اربعة دول هي الولايات المتحدة الامريكية واليابان واستراليا والهند بوصفه مجموعة اقليمية هامشية تقوم بالمساعدة في جهود الاغاثة على اثر زلزال تسونامي الذي ضرب منطقة المحيط الهندي , عقد اول اجتماع له عام ٢٠٠٧ , وفي عام ٢٠٠٨ انهار التحالف , وفي عام ٢٠١٧ احيته الولايات المتحدة الامريكي لمواجهة الصعود الصيني , واضافة الى التحالف الرباعي دول (كوريا الجنوبية , نيوزلندا , فيتنام , اسرائيل , البرازيل) في اطار مايعرف كواد بلس . للمزيد ينظر ابو حمزة الخطواني , تحالف كواد يعادي الصين ويحاصرها , موقع جريدة الراية الالكتروني https://www.alraiah.net/index.php/political-analysis/item/٦٩٧٢-quad-alliance-hostile-and-besieged-china , تاريخ النشر ٢٠٢٢/٥/١ , تاريخ المعاينة ٢٠٢٣/١/٥

(٥٧) نقلاً عن موقع اندبندنت عربية , تحالف كواد في تحذير ضمني للصين: نرفض اي تغيير بالقوة للوضع القائم , https://www.independentarabia.com/node/٣٣٤٨٦٦ , تاريخ النشر ٢٠٢٢/٥/٢٤ , تاريخ المعاينة ٢٠٢٣/١/٥ .

(٥٨) علي دربج , مصدر سبق ذكره .

(*) وهي الدول التي تشعر بعدم الرضا إزاء وضعها في النظام الدولي القائم , فتتبنى سياسات تسعى إلى مراجعة (تعديل) انماط توزيع القوى التي يقوم عليها هذا النظام , كما ويمكن وصفها بإنها مهتمة في المقام الاول بقوتها ومكانتها الخاصة فوق كل الاعتبارات , والتي تسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي وفق مصالحها الخاصة . للمزيد ينظر : حنان مخازنية , القوى التعديلية وإعادة تشكيل النظام الدولي , دار الحامد للنشر والتوزيع , الاردن , ٢٠٢٣ , ص ص٣٨-٣٩